

فنقبض الوبر منع الخلو حتى لا يلبسهم اجتماع الوبر مع فرض امتناعه **قوله**
 لكن بعد الاتفاق في الكيف اي الايجاب والسلب بر يد اعناقنا من
 انه يتولد من نقبض طرف القضية المانعة الجمع قضية مانعة الخلو كما يتولد
 قولنا هذا الشيء اما لا يشتر او لا يجوز حال كونها مانعة الخلو من قولنا هذا
 الشيء اما يشتر او جرح حال كونها مانعة الجمع اما يكون اذا فرضت القضية
 موجبتين كالمثال المذكور او سالبتين كقولنا ليس اما ان يكون هذا
 لا يشتر او لا يجرح في هذه القضية سالبة مانعة الجمع لا في اللانشر
 واللاشر يخضعان في الاشارة مثلا ويتولد من نقبض طرفيها سالبة
 مانعة الخلو كما يقال ليس اما ان يكون هذا الشيء اما يشتر او لا يجرح
 فاذا الحكوم عن الشجر والجرح ليس يمنع لجوا من ان يوجد الشيء وليس
 بر احد منهما كالفرس مثلا ويتولد من نقبض طرف هذه القضية
 سالبة منع الجمع كما ذكرنا واما اذا فرضنا احديها موجبة والاخر سالبة
 كما يقال في قولنا هذا الشيء اما يشتر او لا يجرح ليس البتة اما ان يكون هذا
 الشيء اما لا يشتر او لا يجرح فالصديق السالبة المنقطة في النوع يعني ان
 كانت الموجبة مانعة الجمع كما في هذا المثال تكون السالبة ايضا مانعة
 الجمع واذ كانت الموجبة ايضا مانعة الخلو تكون السالبة ايضا مانعة
 الخلو كقولنا هذا الشيء اما يشتر او لا يجرح فان هذه الموجبة مانعة الخلو
 والسالبة المنقولة من طرف نقبض طرفها اعني قولنا ليس البتة
 اما ان يكون هذا الشيء شجرا او جرحا ايضا مانعة الخلو والحاصل ان
 القضية التوليدية عند الاتفاق في الكيف تكون محللة القضية
 الاصلية في النوع اي منع الجمع وعند الاختلاف في الكيف تكون موقفة
 في النوع وتكون كل واحدة من القضيتين صدفة ايجابية كانت او سلبية
 فتخصبه بالسالبة دون التسوية بعد الطالب من المفصود والعبارة
 الموصلة اليه هي ان يقال اما بعد الاختلاف في الكيف فانقبض ان يكونان متعينين
 في النوع اعني ان اتفاقهما في الكيف لا يجتمع مع اتفاقهما في النوع وكذا اختلا
 فبها

في الكيف

في الكيف لا يجتمع مع اختلافهما في النوع بل انما كانا منقبضين في الكيف
 يعني ان مختلفين في النوع كما اشترفا الى ذلك كله في الامثلة **قوله** ليس
 معناه ان ينسب عدد الى عدد وينسب ان يعلم ان النسبة عدد بالزيادة
 والنقصان ممكن كما يقال الاثنان ثل اربعة ان على الواحد وهو ناقص عنه
 لكن نسبة عدد الى عدد بالمساوي غير ممكن لانك ان نسبتك
 الى عدد ذلك العدد يكون ثل اربعة عليه او ناقصا عنه وان نسبتك
 الى عينة كما يقال الواحد مساو للواحد يلزم نسبة الشيء الى نفسه
 وهو غير مفيد اللهم الا ان يقال فنعتبر النسبة بين العزوين بان يقال
 هذا الشيء مساو لذلك الشيء في ان كل واحد منهما اثنان كالزمان
 مثلا وهو غير مقصود او فنعتبر القضية بين العزوين الفأينين بالمعنيين
 المختلفين ونحصل المغابرة بين المفرد ان الثاني حاله عن المغابرة
 اذ لا فائدة في ان الواحد القائم بهذا الزمان مساو للواحد القائم بذلك
 الزمان او بذلك حينئذ **قوله** من كسورة التسعة الكسور تسعة
 النصف والثلث والربع والخمس والسادس والسبع والثمن والتسع
 والعشر **قوله** كما تقي عشر فان كسوره ثمانية عليه لان كسوره الفسق وهو
 ستة والثلث وهو اربعة والربع وهو ثلاثة وليس له خمسة صحح وليس
 هو اثنان ومجموع كسوره خمسة عشر لان الستة مع الاربعة يتقو
 والثلاثة مع الاثنان خمسة فيحصل من المجموع خمسة عشر وخمسة عشر
 ثمانية على اثني عشر فيكون في اثني عشر عددا اربعا باعتبار ان كسوره
 ثمانية عنه **فان قيلت** فعلى هذا يكون حمل الزايد على اثني عشر جملا
 صحح ثمانية لان النصف بالزيادة حقيقة هو الحاصل من كسور اثني
 عشر على خمسة عشر لا اثني عشر لانه منضم بالمعنى عليه لا يكون
 ثمانية اذ لو كان اثني عشر ثمانية اما على نفسه وهو حال او على خمسة عشر
 وهو خلاف الواقع لان الاصل بالعكس او على ثمانية عشر من الاعداد
 العرفانية وهو ايضا خلاف الواقع او من الاعداد الخفية وهو ايضا